

نظام أمن الحدود

١٣٩٤هـ

الرقم - ٢٦ / ٥

التاريخ - ١٤٣٩٤/٦/٢٤ هـ

بسم الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٢٨) وتاريخ ١٤٣٢٢/١٠/٢٢ هـ .

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٢) وتاريخ ١٤٣٩٤/٦/١٩ هـ .

رسمياً هوأت :-

اولا - الموافقة على نظام أمن الحدود بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانيا - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزراء الداخلية تنفيذاً

مرسوماً هذا .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم
التاريخ
الترتيب

الملك عبدالعزيز
الملك فيصل
الملك خالد
الملك فهد
الملك سعود
الملك فيصل
الملك خالد
الملك فهد
الملك سعود

تسرا - رقم ٩٧٢ تاريخ ١٩ / ٦ / ١٣٩٤ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على مشروع نظام أمن الحدود المرفوع من اللجنة المكونة من وزراء المواصلات ووزراء الاعلام ووزراء دولة ورئيس هيئة التأديب وبد برنامج سلاح الحدود والمواصلات .

بمقرر المجلس

- ١ - الموافقة على مشروع نظام أمن الحدود بصيغته المرافقة لهذا .
 - ٢ - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صوته مراعاة لهذا .
- ولما ذكره

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



نظام أمن الحدود

- مادة ١ - يقصد بأمن الحدود أحكام الرقابة على حد ود السلطنة البرية وسياها الاقليمية بمنسج الدخول اليها أو الخروج منها الأوفى الانظمة المعمول بها وممر الطرق والمساالك والوطني والسراحي والامنة المخصصة لذلك من قبل الحكومة .
- مادة ٢ - سلاح الحدود هو الشخص من بين قوات الامن الداخلي بحراسة الحدود البرية والياه الاقليمية وفق القواعد التي تصدر بها لائحة من وزير الداخلية .^(١)
- مادة ٣ - مع عدم الاخلال باحكام النظم المعمول بها يتمين أن يلتزم الكافة لدى مرورهم بمناطق الحدود والياه الاقليمية بالقواعد التي تصدر بها لائحة من وزير الداخلية .
- مادة ٤ - كل مخالفة لاحكام هذا النظام أو اللوائح التي تصدر تنفيذا له يعاقب بتركيبها بواحدة أو اكثر من العقوبات الآتية :-
- أ - السجن لمدة اقصاها خمس سنوات .
 - ب - مزاولة العمل الفرمال .
 - ج - سحب الرخصة والحرمان من مزاولة العمل نهائيا .
 - د - الايقاف من العمل مؤقتا لمدة لا تتجاوز سنة .
 - هـ - المصادرة عند وجود مقتضى .
- وتحدد اللوائح تفاصيل العقوبات في نطاق الحدود المذكورة مع وجوب أن ينص لها على حد أدنى وحد أقصى لكل عقوبة .
- مادة ٥ - لرجال سلاح الحدود في سبيل ضبط أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ولوائحه التنفيذية استعمال القوة الى حد استعمال السلاح وفقا لما تقتضيه المادتان (٦ ، ٧) من نظام قوات الامن الداخلي .
- مادة ٦ - تعدد الجهات المختصة بالتحقيق وتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام ولوائحه التنفيذية تصدر بها لائحة من وزير الداخلية .^(٢)

(١) عدل مسمى (سلاح الحدود) إلى (حرس الحدود) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٩) وتاريخ ١٤١٤/٧/١٦هـ .
كما عدلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (١٩/م) وتاريخ ١٤٢٥/٣/٣هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام .
(٢) اضيفت مادة جديدة برقم (٧) وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٩) وتاريخ ١٤١٤/٧/١٦هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام .

ما صدر بشأن النظام

قرار رقم ١٤٠٧ تاريخ ١٤/٩/١٤١٥ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاهدة المرافقة لهذا المرسوم على خطاب سمو وزير الداخلية للشؤون الداخلية رقم ١/٢٧/س
في ٢٢/٦/١٤١٥ هـ. المتضمن أنه بعد صدور نظام أمن الحدود أصبح للصالح نظامان يعمل بموجبهما :
الاول نظام مدبرية مصلحة خفر السواحل وتوايحها فيما تناوله من تشكيلات واختصاصات. والثاني نظام أمن
الحدود الذي يخص سلاح الحدود بحراسة الحدود البرية والبحرية والمياه الإقليمية وغرفة مصلحة النظر في
المخالفات المرتكبة ضد احكامه واحكام لوائح وفرض العقوبات كما حدد في النظام ولوائحه. ومن الواضح أن
النظامين خلا زمان وكل واحد هما الآخر فالطريق بينهما بين الحاصل وتوحيدهما بنظام واحد من مقتضى وحدة
المسئولية وتسهيل التنفيذ.

لذا يرى سموه أن من المصلحة توحيد النظامين بنظام واحد وذلك باضافة مادة الى نظام أمن الحدود تتضمن
الخاصة بنظام مدبرية مصلحة خفر السواحل وتوايحها وتحويل صلاحيات اصدار لائحة بتشكيلات سلاح
الحدود والسواحل واختصاصاته حسب الصيغة المرفقة.

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ٢٨٢ في ١٤/٩/١٤١٥ هـ. المتضمنه ان نظام المواني والمرافى والناتج
البحرية قد اُلغى صراحة نظام مدبرية مصلحة خفر السواحل في كل ما يتعلق بالمواني والمرافى والناتج. اما
نظام أمن الحدود فإنه لم يرد به نص صريح لاجاءة في نظام المواني فيما يتعلق بالغاء نظام المدبرية الا ان شعبة
الخبراء ترى ان نظام أمن الحدود قد اُلغى فيما يتعلق بحماية الحدود البحرية والبرية وان هذا النظام
قد اُلغى بسلاح الحدود بحراسة حدود المنطقة البرية ومياهها الإقليمية وفرض وزير الداخلية صلاحية اصدار
اللوائح التنفيذية لنظام أمن الحدود. وبالتالي فإن الشبهة لا ترى ما يدعوا لاصدار مرسوم يلغي بالغاء نظام
مدبرية مصلحة خفر السواحل وتوايحها وأنه يخفى عن ذلك استصدار قرار من مجلس الوزراء بحيث يكشف عن ان
(الاظمة المعمول بها) الواردة في المادة الاولى من نظام أمن الحدود لا تشمل نظام مدبرية مصلحة خفر
السواحل وتوايحها. حيث ان هذا النظام قد اُلغى بنظام أمن الحدود ونظام المواني صراحة بالنسبة للثاني
وخسنا بالنسبة للاول، ذلك ان صدور تشريعين جديدين ينظمان تنظيمهما كإلزاما يتعلق بأمن الحدود والمياه
الإقليمية والمواني والمرافى التي كان في السابق يحكمها تنظيم واحد هو نظام مدبرية مصلحة خفر السواحل
وتوايحها قد ترتب عليه الغاء النظامين الاخيرين للنظام السابق الذي يعتبر والحالة هذا خروجاً عما
يتضمنه من حاجة في النص الجديد على هذا الالتقاء باعتباره انما اُلغى النظام الجديد صراحة وخسناً
بداً او نظاماً قانونياً معيناً فان النصوص التي يفترض في احكامها وجود هذا النظام تصبح ملغاة. وبما يخفى
باضافة كلمة (والسواحل) بعد (سلاح الحدود) فان الشبهة ترى ان ذلك لن يأتي بجديد اذ ان هذه
الكلمة يخفى عنها تصوير المياه الإقليمية الواردة في سياق نص المادة الاولى لنظام أمن الحدود.

الرقم
الترتيب
التاريخ

وله فان سلاح الحدود لا يقتصر اختصاصه على الحدود البرية فحسب ، وانما سلاح الحدود يدخل في اختصاص حماية سواحل المملكة لسيان ايراد كلمة (والسواحل) بحسب سلاح الحدود اودم ايرادها باعتبار ان النظام هذا يقتصر في نسبة الجهة التي تؤول اليها امن الحدود على (سلاح الحدود) فان صدر مرسوم بتعديل هذه النسبة لم تتضح ضرورة له .

وهنا على ما تقدم وازال المجلس ترى شعبة الخبراء ان يقرر مجلس الوزراء قراره بتفسيرها ينص على الآتي :-
{ يعتبر نظام بحرية مصلحة غير السواحل وتوابعها الصادر عام ١٣٥٣ هـ . ملغى بعدد و نظام امن الحدود والمواني والمراعي والمخاض البحرية } . ويعتبر وزير الداخلية وفقاً لنظام امن الحدود مخولاً باصدار لائحة بتشكيلات سلاح الحدود واختصاصاته .

بعد الاطلاع على توصية اللجنة التحضيرية رقم ١١٦ في ١٩/١/١٣٩٥ هـ .

بقرار مايلي :-

- ١- يعتبر نظام بحرية مصلحة غير السواحل وتوابعها الصادر عام ١٣٥٣ هـ . ملغى بعدد و نظام امن الحدود والمواني والمراعي والمخاض البحرية .
- ٢- يعتبر وزير الداخلية وفقاً لنظام امن الحدود مخولاً باصدار لائحة بتشكيلات سلاح الحدود واختصاصاته ونال كرسره .



النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء



الرقم - م / ٩

التاريخ - ١٦ / ٢ / ١٤١٤ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (السيعة) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمير الملكي رقم ٩٠/١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناء على الأمر الملكي رقم ١١٢/١ وتاريخ ١٤١٤/٦/٢٨ هـ.

وبناء على المادة (المشرية) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمير الملكي رقم ١٢/١ وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام أمن الحدود الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ.

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦ وتاريخ ١٤١٤/٢/١٤ هـ.

رسمنا بما هو آت.

اولاً ، الموافقة على إضافة مادة الى نظام أمن الحدود الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ لتصبح المادة (٧) من هذا النظام ونصها مايلي:

(لوزير الداخلية بعد اجراء التحقيق اللازم حق حفظ الدعوى كما أن له إيقاف تنفيذ الجزاءات أو جزء منها إذا رأى ذلك من مقتضيات المصلحة العامة).

ثانياً ، تعديل مسمى (سلاح الحدود) الى (حرس الحدود) لينما ورد في نظام أمن الحدود الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ أو في غيره من الأنظمة والقرارات.

ثالثاً ، على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.



قرار رقم (٧٦) تاريخ ١٤/٢/١٤١٤ هـ

ان مجلس الوزراء

بناء على الأمر الملكي رقم ١١٢/١ وتاريخ ١٤١٤/٦/٢٨ هـ .

وبعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨/٤٩٦ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٢ هـ المشتملة على خطاب سمو وزير الداخلية رقم ١٤/١٤٧٥/س وتاريخ ١٤١٢/٧/٣٠ هـ بشأن الموافقة على ادخال بعض التعديلات على نظام أمن الحدود .

وبعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨/٢٤٧ وتاريخ ١٤١٤/٣/٢٦ هـ المشتملة على خطاب سمو وزير الداخلية رقم ٢٠/٤٢٥/س وتاريخ ١٤١٤/٢/٢٠ هـ بشأن طلب الموافقة على تعديل مسمى (سلاح الحدود) الى (حرس الحدود) وتغيير هذه الكلمة في مواد النظام اينما وردت .

وبعد الاطلاع على نظام أمن الحدود الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في شعبة الخبراء رقم ٦٧/س وتاريخ ١٤١٣/٨/٩ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٩٠ وتاريخ ١٤١٤/٤/٩ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٩١ وتاريخ ١٤١٤/٤/٩ هـ .

يقرر مايلي

أولا - الموافقة على اضافة مادة الى نظام أمن الحدود الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ لتصبح المادة (٧) من هذا النظام ونصها مايلي :
(لوزير الداخلية بعد اجراء التحقيق اللازم حق حفظ الدعوى كما ان له ايقاف تنفيذ الجزاءات أو جزه منها اذا رأى ذلك من مقتضيات المصلحة العامة) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

ثانيه يمثل مسمى (ملاح الحدود) الى (حرس الحدود) ائتما ورد في نظام أمن
الحدود الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤هـ أو في غيره
من الأنظمة والقرارات .
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا.

رئيس مجلس الوزراء



بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/١) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالامر الملكي رقم (١٢/١) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/١) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام أمن الحدود ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٦) وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٢٤/١٠) وتاريخ ١٤٢٤/٥/٢٠ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢) وتاريخ ١٤٢٥/٢/٢٢ هـ.

رسمنا بما هو آت

أولاً ، تعديل المادة (الثانية) من نظام أمن الحدود ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٦) وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ ، بحيث يصبح نصها ، " حرس الحدود هو

المختص من بين قوات الأمن الداخلي بحراسة الحدود البرية والمياه الإقليمية

والموانئ البحرية وفق قواعد تصدر بها لائحة من وزير الداخلية " .

ثانياً ، على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

فهد بن عبدالعزيز





إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم
٢٩١١٨/ب/٧ وتاريخ ١٩/٦/١٤٢٤ هـ ، المشتملة على بريقة صاحب السمو
الملكى وزير الداخلية رقم ١٤/٣٢٤٩ ش وتاريخ ١٤/١١/١٤٢٠ هـ ، في شأن
اقتراح إضافة مهمة أمن وحراسة الموانئ البحرية والوسائط البحرية الراسية إلى نص
المادة (الثانية) من نظام أمن الحدود .

وبعد الاطلاع على نظام أمن الحدود ، الصادر بالمرسوم الملكى رقم (٢٦/م)
وتاريخ ١٣٩٤/٦/٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على المحاضر المعدة في هيئة الخبراء حول الموضوع رقم (٣١٤) وتاريخ
٣/٩/١٤٢١ هـ ، ورقم (٥٠٠) وتاريخ ٢٥/١٢/١٤٢٢ هـ ، ورقم (٢٤٤) وتاريخ
٢٢/٦/١٤٢٣ هـ ، ورقم (٣١٢) وتاريخ ٢٥/٩/١٤٢٤ هـ .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٤/٤٠) وتاريخ ٢٠/٥/١٤٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٣) وتاريخ
١٠/١/١٤٢٥ هـ ، ورقم (١١١) وتاريخ ١/٢/١٤٢٥ هـ .

يقرر

تعديل المادة (الثانية) من نظام أمن الحدود ، الصادر بالمرسوم الملكى رقم (٢٦/م) وتاريخ
٢٤/٦/١٣٩٤ هـ ، بحيث يصبح نصها : "حرس الحدود هو المختص من بين قوات الأمن
الداخلية بحراسة الحدود البرية والمياه الإقليمية والموانئ البحرية وفق قواعد تصدر بها
الجنة من وزير الداخلية" .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكى بذلك صيغته مرافقة لهذا .



رئيس مجلس الوزراء